

إجتماع إقليمى حول خطة التنمية لما بعد 2015

الخميس 30 نيسان/أبريل 2015

بيروت، لبنان

مع قرب انقضاء المهلة التي وضعت لانجاز الأهداف الإنمائية للألفية بنهاية عام 2015، يشكل مسار الاعداد خطة التنمية لما بعد 2015 الذي تقوده الأمم المتحدة والذي يهدف الى تحديد الإطار المستقبلي للتنمية العالمية فرصة مهمة لمختلف أصحاب المصلحة في المنطقة العربية والعالم للتعبير عن احتياجات وتطلعات شعوب الدول النامية لجهة تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

ولا تزال مجموعة من التحديات العالمية تواجه المنطقة العربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبرز تلك التحديات تكمن في استمرار التفاوت بكافة اشكاله الجغرافي والفئوي والاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم المشكلات البيئية، وانتشار العنف والصراعات، وتفشّي الفساد وضعف الدولة وغياب حكم القانون، وغيرها من التحديات كالبطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وتنامي التطرف والحركات الارهابية، وتفاقم ازمة الهجرة، والشيخوخة، وغياب الحرية بالاضافة الى تواصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وما يسببه من عوائق اجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة.

إن عدم قدرة دول المنطقة على مجابهة تلك التحديات يعود لأسباب تتعلق بطبيعة النموذج الليبرالي السائد عالمياً ومواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والنظام الاجتماعي وفق هذا النموذج لتوسيع وترسيخ حكم الرأسمالية الاحتكارية وحماية الظروف لمزيد من التراكم الرأسمالي. هذا بالاضافة الى طبيعة الدولة في المنطقة التي لا تزال تتميز بالريعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على اقتصادات غير مُنتجة تغيب عنها اليات إعادة توزيع الثروات وانظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تعطيل الحريات وتدجين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية والسيطرة على قراراتها، ناهيك عن استئراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة والجهات المعنية في تنفيذها.

في هذا الاطار، لا بد من رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم ككل، تركز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل يركز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والتي تصبو جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ المساواة والإستدامة وحقوق الإنسان. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية، تركز على عقد اجتماعي جديد مُبرم بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة.

لذلك فإن خطة التنمية لما بعد 2015 ينبغي أن لا تركز فقط على وضع الأهداف والغايات بل على أن تتضمن تحليلاً وإطاراً حول القضايا الرئيسية والمواضيع، وكذلك الإجراءات ووسائل التنفيذ. علاوة على ذلك، ينبغي أن يعالج إطار التنمية لما بعد عام 2015 الحاجة الى تبني فكر تنموي جديد يؤسس لعلاقة قوية بين الحرية والعدالة ولا يقتصر فقط على معالجة المشاكل التنموية فحسب، بل أن يتلاءم والمرحلة الانتقالية التي تشهدها بعض الدول العربية في ضوء الحراك

العربي، بحيث يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة، وإرساء الأمن، وإيجاد ركائز الحكم الصالح والدولة التنموية والعدالة، ووضع آليات توافقية من شأنها أن تمهد لقيام نظام سياسي فاعل وديمقراطي.

تعمل الأمم المتحدة الآن على الخروج بخطة للتنمية لما بعد عام 2015 لتلبي الأهداف الإنمائية للألفية التي كان من المفترض ان يتم تحقيقها بحلول عام 2015. وسوف يخلص إطار التنمية بعد عام 2015 إلى إصدار الوثيقة الختامية وتبنيها من قبل رؤساء الدول والحكومات في قمة التنمية الذي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في سبتمبر ايلول عام 2015، حيث ستصبح الوثيقة بمثابة جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة من أجل المستقبل.

ولكن هل ستجرح أجندة التنمية لما بعد 2015 حيث فشلت الأهداف الإنمائية للألفية؟ وهل فعلاً سيتم الالتزام بتطوير نموذج جديد للتنمية أم ستكون مجرد محاولة لتجديد النموذج القديم من خلال محاولة التوفيق بين النمو المستمر للأرباح من جهة، ومحاربة الفقر وتقليص نسب التفاوت وعدم المساواة بالإضافة الى احترام الاستدامة البيئية؟

كما تجري بموازاة مسار التنمية في إطار الأمم المتحدة مفاوضات على مسار مستقل لا يقل أهمية يتعلق بآليات تمويل التنمية. وهو مسار انطلق عام 2002 خلال قمة مونتييري. وبالرغم من ان المسارين مستقلان، فان المواضيع المطروحة في كلا المسارين مترابطة بشكل عضوي، وأن تحقيق اي تغيير في النموذج التنموي يرتبط بنتائج هذين المسارين. علما انه في إطار مسار تمويل التنمية، فان المحطة القادمة هي في اديس ابابا بين 13-16 يوليو 2015، وقد تم اعداد ورقة من قبل المفاوضين تتضمن العناصر الأساسية للنقاش وتدعو الى حشد الموارد الوطنية في الدول النامية من خلال: اصلاح الانظمة الضريبية الوطنية، وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك وتعزيز دور القطاع الخاص، وتعزيز ادوار المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ادارة الشؤون المالية الدولية ومتابعة المفاوضات لاعادة هيكلة الديون السيادية وتحصر مسؤولية الدولة المتقدمة بتقديم المساعدات الانمائية. وبالتالي يغفل النقاش الدولي الشراكة العالمية من اجل التنمية التي تركز الى القضايا الجوهرية التي تتعلق بالنموذج الاقتصادي والتجاري القائم وتكتفي ببعض الاصلاحات الهيكلية التي لم تثبت قدرتها على تأمين المساواة الاجتماعية والتنمية المطلوبة.

بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من الايمان بدور المجتمع المدني كشريك أساسي في أي خطة تنموية وفي تحقيق الاستقرار والمشاركة والتنمية المستدامة، **تنظم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لقاءً إقليمياً في بيروت، يوم الخميس الواقع في 30 نيسان/أبريل 2015.**

يأتي هذا اللقاء للبناء على نتائج النشاطين السابقين اللذين سبق أن نظمتها الشبكة العربية بالتعاون مع الاسكوا وجامعة الدول العربية خلال عامي 2013 و2014 وللذين انتهيا الى اصدار ورقتي موقف حول متطلبات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من خطة التنمية لما بعد 2015 (الورقتين مرفقتين)، وذلك يهدف الى متابعة المستجدات في النقاش العالمي الدائر وتحديث موقف لمنظمات مجتمع مدني في المنطقة العربية حول اطار التنمية ما بعد 2015 ليتم عرضه خلال الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة والذي سينعقد في 5-7 أيار/ مايو 2015 في مملكة البحرين ومؤتمر اديس ابابا الذي يعقد في يوليو 2015.

1- مسودة جدول الاعمال

افتتاح وتحديد اهداف اللقاء وجدول الأعمال	9:30 – 9:00
مداخلات مركزة حول مسار أجندة التنمية ما بعد 2015 <ul style="list-style-type: none"> • مداخلة حول اخر المستجدات فيما يتعلق بالحوار العالمي • مداخلة حول الجهود الاقليمية التي تمت في هذا السياق • مناقشة عامة للمساهمة في بلورة موقف المجتمع المدني 	10:30 – 9:30
استراحة	11:00 – 10:30
ورشة عمل حول قضايا اساسية يتم تضمينها في ورقة منظمات المجتمع المدني <ul style="list-style-type: none"> • الهدف العاشر: الحد من التفاوتات واللامساواة بين الدول وداخلها • الهدف الثاني عشر: انماط الانتاج والاستهلاك • الهدف السابع عشر: آليات التنفيذ والشراكة الدولية من أجل التنمية • مناقشة عامة للمساهمة في بلورة موقف المجتمع المدني 	13:00 – 11:00
استراحة الغداء	14:00 – 13:00
مداخلات مركزة حول مسار تمويل التنمية <ul style="list-style-type: none"> • مداخلة حول اخر المستجدات فيما يتعلق بالحوار العالمي • مداخلة حول الجهود الاقليمية التي تمت في هذا السياق • مناقشة عامة لبلورة موقف المجتمع المدني 	15:00 – 14:00
استراحة	15:30 – 15:00
ورشة عمل حول قضايا اساسية يتم تضمينها في ورقة منظمات المجتمع المدني <ul style="list-style-type: none"> • دور القطاع الخاص • دور المؤسسات المالية الدولية • دور مؤسسات الامم المتحدة • قضية الديون واعادة هيكلتها • سياسات التجارة والاستثمار • مناقشة عامة للمساهمة في بلورة موقف المجتمع المدني 	17:30 – 15:30
عرض الخلاصات	18:00 – 17:30